

## قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

### Measuring the cointegration relationship between foreign direct investment and economic growth rates in Algeria

محمد مراس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة سعيدة، الجزائر

merramed@hotmail.fr

#### ملخص :

تتناول هذه الورقة دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية بناء نموذج تكامل متزامن للعلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر. حيث من خلال نتائج الدراسة القياسية تبين أن هناك علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية :** النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المتزامن.

#### Abstract:

The paper deals with the study of this topic of foreign direct investment in terms of building a synchronous integration of the relationship between foreign direct investment and economic growth in Algeria. Where during the study of the results of the standard model shows that there is a causal correlation between economic growth and foreign direct investment in Algeria.

**Key words:** economic growth, foreign direct investment, the cointegration.

#### تمهيد :

يشهد العالم اليوم انفتاح على الأعمال و النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج و الادخار و الاستثمار و كل هذا كان نتاج العولمة الاقتصادية، و للتذكير فان الانفتاح الاقتصادي أو بمفهوم آخر العولمة الاقتصادية تؤثر على الاقتصاد الدولي من خلال بعدين أساسيين و هما :

- بعد تحرير تجارة السلع و الخدمات
- بعد حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول حيث يركز هذا البعد على انتقال رأس المال و أهم أشكال انتقال رأس المال هو الاستثمار الأجنبي المباشر .

و الجزائر بلد اقتصادي منفتح كباقي دول العالم و ذلك نتيجة الإجراءات و السياسات التصحيحية منذ الاستقلال، حيث ان الجزائر ورشة اقتصادية ضخمة و كبيرة مستقطبة لأنظار أصحاب المشاريع و الاستثمارات، لذلك وضعت الجزائر قانون استثماري يحفز الاستثمارات الخاصة الأجنبية و ذلك لدعم النمو الاقتصادي بها. و لمعرفة ذلك ارتأينا ان نعالج هذا الموضوع قياسياً من خلال : بناء علاقة تكامل متزامن على المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر.

و بالتالي نطرح الإشكالية الجوهرية التالية : ماهي حركة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟. وماهي علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى البعيد ؟ حيث للإجابة على هذه الإشكالية الجوهرية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي أهم الأدبيات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

3- ماهي نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

**هدف و خطة الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تبيان توجه تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر و علاقته بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد في الفترة الممتدة 1980 -2012 , و للتعرف على ذلك تم الاستعانة بنماذج السلاسل الزمنية وكذا الاعتماد على بناء النماذج القياسية لدراسة ذلك .حيث لمعالجة هذه الإشكالية تطرقنا الى الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية لهذا البحث وهي :

**المحور الاول : الإطار النظري و الدراسات السابقة**

**المحور الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**

**المحور الثالث : الدراسة القياسية**

**المحور الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة**

**أولا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر و هي كالآتي:<sup>1</sup>

■ ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار في جميع المجالات فيس الدول المضيفة

■ الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى الخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة

الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق في الإدارة ... وذلك بقصد المشاركة الفعالة معتمدا على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق الأرباح و عوائد تغطي تكاليف الاستثمار .

**ثانيا : النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر :** هناك العديد من النظريات التي تفسر حركة الاستثمار

الأجنبي المباشر , و التي سوف نذكرها بدون شرح كمايلي :

﴿ نظرية الأسواق الكاملة

﴿ نظرية عدم اكتمال السوق

﴿ التحليل الكمي

﴿ نظرية جانب الطلب

**ثالثا : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، منها :

**1-المحددات الاقتصادية:** التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

**درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** نعني انه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني و درجة تركيز الصادرات.<sup>2</sup>

**القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

**مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح

**قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح

**الخصوصية :** حيث تساعد الخصوصية على تدفق الاستثمارات الأجنبية

**تأمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

**العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة :** أي يصعب الاحتفاظ بها محليا لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3،72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب فإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

**2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي و السياسي والبيئي والمؤسسي:** كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق و الحرية الاقتصادية كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي ، و العكس صحيح و كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الأمني وعدم وجود احتمالات و مخاطر و حروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار ، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات والتقاليد الايجابية و المواتية للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذبا له و العكس صحيح.

**3- السياسات الاقتصادية الكلية:** فكلما كانت تحررية ، و مرنة ، و واضحة و تتميز بالاستقرار و غير متضاربة الأهداف و تتسم بالكفاءة و الفعالية و تتواءم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي.

**4- المحددات القانونية والتشريعية:** التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و به الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأمين وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**5-العائد على الاستثمار:** القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد العلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية .

**6-الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني:** نعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد في الدول محل الاعتبار و تتوقف هذه الطاقة على ثلاثة عوامل أساسية :

- أولها - المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد .
- ثانيها- القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد.
- ثالثها- نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

7- **الصحة الاقتصادية واثبات المقدرة على النمو:** عندما يكون التطور الداخلي للدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدوداً فإن ذلك لا يهيئ ظروفًا مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية .

**رابعاً : أهداف الاستثمار الأجنبي :** يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى اثنين أهداف المستثمرين الأجانب و أهداف الدولة المستثمر فيها.

#### 1-أهداف المستثمرين الأجانب :

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجره العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجره العامل في الدول المتقدمة صناعيا
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها
- تقليل مخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات

2- **أهداف الدولة المستثمر فيها :**<sup>3</sup> دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي :

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال
- الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها
- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية خلق أسواق جديدة للتصدير
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق

■ تنمية وتطوير المناطق الفقيرة

**خامسا : الدراسات السابقة :** هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي من خلال بناء النماذج القياسية من بين هذه الدراسات نذكر على سبيل التحديد لا الحصر : دراسة **Blomstrom**<sup>4</sup> : قدمت هذه الدراسة سنة 1994 , كان هدفها تبيان نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر , وكذا التوجهات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر, حيث كانت عينة الدراسة تتمثل في 78 دولة نامية و 23 دولة متقدمة , أما مجال الدراسة فكان محصور بين سنة 1960 و 1985 . أما بخصوص النموذج المستخدم فهو نموذج بيانات العينات المقطعية حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معاملات النموذج . فكانت نتائج الدراسة ان هناك اثر معنوي و موجب للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه الدول , أما بخصوص توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت توجهات تستجيب للتغيرات التي تحدث في كل دولة على حدى و كانت للتغيرات الطارئة نصيب من ذلك .

دراسة **Bachir**<sup>5</sup> : قدمت هذه الدراسة لتبيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال 6 سنة دول متطورة , حيث اختار فترة 1975-1990 مجالا للدراسة , واعتمد على السلاسل المقطعية كنموذج لذلك , و باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة تبيان ان للنموذج معنوية وبالتالي هناك اثر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في هذه الدول .

دراسة **Hassan**<sup>6</sup> : تتمثل هذه الدراسة في تبيان العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من دول العالم منها 95 دولة نامية و 8 دول من الشرق الأوسط . حيث أجريت الدراسة على سلسلة زمنية ممتدة من سنة 1980 الى سنة 2001 , و باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم بناء نموذج السلاسل الزمنية المقطعية , حيث كانت نتائج الدراسة توحى بوجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرين . كما ان تحرك الاستثمار الأجنبي الى هذه الدول يأخذ صيغة ARMA مع وجود تغيرات عرضية .

**المحور الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر :**

**أولا : مؤهلات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالجزائر :**

**1- الأداء الاقتصادي :** إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي , وبدل جميع المعطيات و المؤشرات و من أهداف هذا البرنامج :

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي .
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98 .
- استقرار سعر صرف الدينار و التخلص من التقلبات الصعبة .
- زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- استعادة قوة ميزان المدفوعات .
- التحكم في التوسع النقدي .
- التحكم في المديونية و الحد من نموها و تخفيض تكلفة خدماتها .
- تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين .
- تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق .

**2- المؤهلات أخرى :** تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي و على مقربة أوروبا و تمثل مدخلا لإفريقيا و تملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية

بكفاءات عالية ، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية و التصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وعقد الشراكة الأورومتوسطية ، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير و يفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول و غاز و معادن نفيسة و متنوعة، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع و ثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى.

**ثانيا : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر : إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر شهد عدة فترات متباينة من حيث حجم هذا التدفق و ذلك من خلال الأوضاع الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر**  
**مرحلة 1980 إلى 1995 :** شهدت هذه المرحلة نقص شديد في تدفق للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وذلك نظرا للأوضاع التي كانت تعرفها أسعار البترول أنداك و كذلك الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد لا داعي للتفصيل . و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم (1) : تطور حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر خلال الفترة 1980\_ 1995**

الوحدة : دولار أمريكي

1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
5,3	0,4	0,8	0,4	53,5_	13,2	348,6

1995 الى 1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987
0	30	80	40	12	13	3,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات, صندوق النقد العربي (جميع الأعداد )

**مرحلة 1996 إلى 2012 :** شهدت هذه المرحلة التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة أوجها حيث نلاحظ ان في هذه الفترة بدأت وتيرة التدفق تزداد سنة بعد سنة و بنسب معتبرة و ذلك ناتج للإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في هذه الفترات . و الجدول التالي يوضح ذلك :

**الجدول رقم (2) : تطور حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر خلال الفترة 2011\_1986**

الوحدة : دولار أمريكي

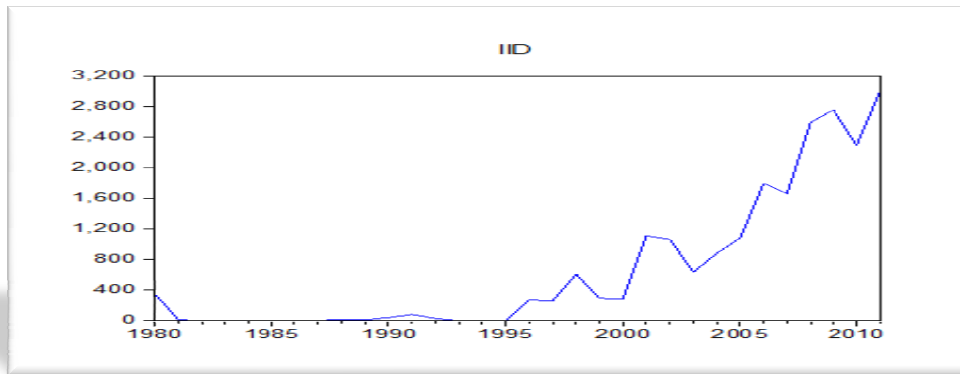
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996
633,7	1065,0	1107,9	280,1	291,6	606,6	260	270

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
3000	2291,2	2760,9	2593,6	1661,8	1795,4	1081,1	881,9

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات, صندوق النقد العربي (جميع الأعداد )

والرسم البياني التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر :

**الشكل رقم (1) : تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة 1980-2011**



**المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviws**

حيث من خلال الرسم نلاحظ ان تدفق الاستثمار الأجنبي الى الجزائر ينقسم الى فترتين أساسيتين و هما فترة ما قبل سنة 1995 و فترة ما بعد سنة 1995 .

**ثالثا : النمو الاقتصادي:** <sup>7</sup> ليس من السهل التطرق إلى المفاهيم العامة على النمو الاقتصادي و إنما سوف نلمح لها في ما يلي. حيث العديد من الاقتصاديين أمثال: **S. Kuznets** من الو.م.أ و **w. A .leuis** من إنجلترا و **F. Perrous** من فرنسا.... اهتموا بمفهوم النمو الاقتصادي فهم يعتبرونه مرادف لارتفاع الدخل الوطني و البعض يعتبرون النمو هو نمو السلع و الخدمات و لقد تعددت التعاريف و المفاهيم من مفكر لآخر و من اتجاه فكري لآخر سنتطرق لبعضها فيما يلي:

**تعريف سامويلسن: p.a Samuelson** المؤشر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل في الناتج الوطني الحقيقي (PNN): الناتج الوطني الصافي، أو (PNB: الناتج الوطني الخام). حيث النتائج التي تحصل عليها على مستوى النمو الاقتصادي كانت متقاربة باستعماله لأحد المؤشرين السابقين لكن من الأحسن و الأجدر في رأيه استعمال الناتج الوطني الصافي (PNN) لقياس النمو الاقتصادي بسبب سهولة الحصول على المعطيات الخاصة بهذا المؤشر

**تعريف لويس W.A. Lewis** يرى أن النمو الاقتصادي يتمثل في نمو الإنتاج بالنسبة للفرد . أي ما يحصل عليه الفرد من الإنتاج.

**رابعا: واقع تطور معدلات النمو في الجزائر :** تتغير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة و خاصة أوضاع السوق البترولية لان النمو لاقتصادي في الجزائر مرهون بالنمو في قطاع المحروقات و لا داعي للتفصيل في هذا الجانب لعم الخروج عن الموضوع و الجدول التالي يوضح تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر :

**الجدول رقم (3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2010**

الوحدة : نسبة مئوية

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
4,4	1,0-	0,7-	0,4	3,6	5,5	5,4	6,4	2,9	0,7

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
3,2	5,1	1,1	4,0	3,7	0,9-	2,1-	0,9-	1,2-	0,8

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
3,3	2,4	2,4	3,0	2,0	5,1	5,1	6,9	4,7	2,5	2,2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات , نشرات صندوق النقد العربي ( جميع الاعداد ).

حيث من خلال ملاحظة الجداول التالية نلاحظ ان النمو الاقتصادي في الجزائر يشهد تقلبات من فترة لأخرى وكذا من سنة لأخرى وذلك راجع الى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك , و بالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي

### المحور الثالث: الدراسة القياسية:

أولاً: بناء علاقة تكامل متزامن بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

**1- أدبيات التكامل المتزامن**<sup>8</sup>: يعرف التكامل المتزامن أو التكامل المشترك Cointegration: بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن . و لعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة. و لكنها تكون مستقرة كمجموعة. و مثل هذه العلاقة الطويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة. حيث حدوث التكامل المتزامن لسلسلتان  $x_t$  و  $y_t$  يكون لما تتكاملان من الرتبة الأولى لكل سلسلة منهما. حيث تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة 0. أي أنه من الناحية التعريفية الإحصائية حتى يكون التكامل المتزامن موجودا بين متغيرين  $x_t$  و  $y_t$  يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \approx I(1)$$

$$x_t \approx I(1)$$

حيث العلاقة التي تربطهما تكتب كما يلي:  $y_t = a_0 + a_1x_t + u_t$

فيجب أن تكون:  $u_t \approx I(0)$

حيث  $u_t$ : تقيس انحراف العلاقة المقدر في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل و منه التكامل المتزامن هو التغيير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل بالرغم من امكانية وجود انحرافات عن هذا الاتجاه في الأجل القصير، حيث تتمثل هذه الانحرافات في:  $u_t$  و التي تكتب كما يلي:

$$u_t = y_t - a_0 - a_1x_t$$

حيث يكون هذا النموذج في حالة أو وضع التوازن الطويل المدى لما يكون:  $u_t = 0$  أي لما يكون الانحراف التوازني للمدنيين القصير و الطويل يؤول إلى الصفر

**2- مراحل تقدير التكامل المتزامن** . إن لتقدير علاقة التكامل المتزامن من النموذج يحتوي على سلسلتين زمنيتين أي متغيرين نتبع الطريقة التي جاء بها كل من Engle - Ganger سنة 1987 و التي تركز على خطوتين أو مرحلتين أساسيتين و هما:

**المرحلة الأولى** : اختبار درجة تكامل المتغيرين : حيث أكد كل من Engle و Ganger أن علاقة التكامل لا تكون إلا إذا كان هذين المتغيرين من نفس درجة التكامل ، فإذا ل تكن المتغيرات من نفس درجة التكامل فإنه لا يوجد تكامل متزامن و لاختبار مفهوم التكامل على السلاسل الزمنية نستعين باختبار Dickey - Fuller و اختبار Dickey -



Faller Augenerter مثلا فإذا كانت السلاسل الزمنية المدروسة ليست من نفس درجة التكامل. فإننا لا نخطر بإجراء علاقة التكامل المتزامن، حيث أن العملية تتوقف هنا أي لا نواصل في الخطوة الثانية و المتمثلة في تقدير علاقة المتغيرة على المدى الطويل .

المرحلة الثانية : تقدير العلاقة في المدى الطويل ، أي بعد التحقق من أن المتغيرات لها نفس درجة التكامل  
 $xt \approx I(1)$   
 مثلا:  
 $yt \approx I(1)$

فيتم تقدير العلاقة في المدى الطويل بطريقة المربعات الصغرى MCO كما يلي:

$$yt = a_0 + a_1xt + et$$

و حتى تكون علاقة التكامل المتزامن يجب أن باقي هذا النموذج  $\sum t$  مستقرا أي :  $et \approx I(0)$

$$et = yt - a_0 - a_1xt$$

و كذلك استقرارية البواقي تختبر بواسطة ADF و DF حيث هنا لا بد من النظر في جدول Machinnon فإذا كانت البواقي مستقرة يمكننا تقديرها بنموذج تصحيح الخطأ

3- بناء العلاقة : لبناء علاقة التكامل المتزامن لابد من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية .

المرحلة الأولى : اختبارات الاستقرارية : إن من خلال النتائج المتحصل عليها في السابق وجدنا أن سلسلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مستقرة من الدرجة الأولى و بالتالي لا داعي للتكرار ، و يكفي باختبار استقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر كمايلي :

الجدول رقم (4) : جدول اختبار استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي

Prob.*	t-Statistic			
0.0300	-3.194049		Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.661661		1% level	Test critical values :
	-2.960411		5% level	
	-2.619160		10% level	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviws

كما نلاحظ ان نسبة ستودنت المحسوبة اكبر من نسبة ستودنت الجدولية عند مستوى حرية 1 % و عند مستوى احتمال 0,97 ومنه سلسلة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر هي سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى  
 المرحلة الثانية : تقدير العلاقة في المدى الطويل : بعدما تبين ان السلسلتين لهما نفس درجة التكامل ادن يمكن بناء علاقة في المدى الطويل بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ، حيث بعد التقدير وجدنا النموذج التالي :

الجدول رقم (5) : جدول تقدير علاقة التكامل المتزامن

TC=C(1)+C(2)*IID				
	Coefficien t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	2.359184	0.507864	4.645309	0.0001
C(2)	0.000471	0.000375	1.254742	0.2190

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviws

$$TC_t = 2.359 + 0.000471IID_t$$

$$(4.64) \quad (1.25)$$

أما اختبارات البواقي فأثبتت عدم استقراريتها النسبية و ذلك بالنظر في جدول ما كينون و بالتالي لا يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ ECM .

**3- التفسير الاقتصادي للنموذج:** يمكن تفسير نموذج العلاقة طويلة المدى التي تربط النمو الاقتصادي في الجزائر بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر من خلال وجهتي نظر تتمثل الأولى في الأثر الديناميكي التراجعي للاستثمارات وكذا نقص الاستثمارات الخاصة و العامة الإنتاجية الوطنية التي تبرز النمو الآني من خلال الانتاج المحلي الوطني عن طريق ربما الخبرات التي تكتسب من جراء احتكاك اليد العاملة الوطنية بالأجنبية . أما وجهة النظر الثانية فتتمثل في ان النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بالأساس على النمو داخل قطاع المحروقات و بالتالي ظهور العلاقة التأثيرية للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر لا تكون مفسرة إلا على المدى الطويل .

#### الخلاصة :

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها تبين أن هناك العديد من النتائج و الملاحظات التي استوقفتنا. حيث فيما يخص تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر فهو تحرك غير خطي لأن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يعرف ذلك الاستقرار المطلوب الذي كان بطبيعة الحال نتيجة للأوضاع الأمنية و السياسية و حتى الاقتصادية و الاجتماعية التي مرت بها البلاد , لذلك ظهرت تلك التذبذبات في النموذج و التي يمكن تفسيرها اقتصاديا بأنها تخوفات المستثمر الأجنبي من الدخول و الاستثمار في البلاد الجزائرية أو بالأحرى التوسع في استثماراته التي كان قد انطلق فيها , و تارة أخرى تلك الانسحابات التي كانت تحدث من طرف المستثمر الأجنبي. أما إن أردنا تفسير علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر فيمكن القول بأن الجزائر بلد متفتح على الاقتصاد العالمي و بالتالي النمو في الاقتصاد الجزائري مرتبط بتلك التعاملات في إطار الاقتصاد الدولي . و الجزائر كما لا يخفى عنكم بلد غني بالثروات الطبيعية كالبتروول و الغاز , و لأسباب ضعف الخبرة و التقنية في ميدان المحروقات ما على الجزائر إلا الاستعانة بالخبرة الأجنبية في هذا الميدان و بالتالي فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي . و كنتيجة حتمية تفرض نفسها نقول أن النمو الاقتصادي في الجزائر له علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير لتنتقل هذه العلاقة الى المدى البعيد و هذا ما فسره نموذج التكامل المتزامن الذي قمنا بالاجتهاد في تقديره.

#### الهوامش والمراجع :

<sup>1</sup> - عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، الدار الجامعية، إسكندرية، 2001

<sup>2</sup> - محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.

<sup>3</sup> - طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997م.

<sup>4</sup> - Alesina Alberto: The Political Economy of High and Low Growth , World Bank , 1998

<sup>5</sup> - Dunnett Andrew " Understanding the Economy" 4th edition, Longman, 1998

<sup>6</sup> -Hassen Bennaceur ; "économétrie .Notes de cours\_ exercices corrigés ",centre de publication universitaire ;tunise 2010

<sup>7</sup> - محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.

<sup>8</sup> - Todaro & Smith "Economic Development "8th edition, Addison Wesley 2003